جامعة واسط
مجلـــة كليـــة التربيـــة

العـــــدد السادس والثلاثون
الجزء الثاني / آب / ٢٠١٩

(الدرس النحويّ عند الجُذاميّ تناوب حروف الجرِ وزيادتها مثالًا)

الباحث: علي حسن رحيمة أ. د مجيد خير الله راهي

كلّيّة التَّربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط.

الخلاصة :

حوى كتاب الانتخاب لابن هيثم الجذامي (ت٥٩٨هـ)، وهو من شرّاح أدب الكاتب لابن قتيبة، عدة مباحث في النحو وكان شرحاً مفيداً كما وصفه علماء التراجم ومن تلك المباحث هو مبحث دخول بعض الصفات على بعضٍ وتناوبها واهتمَّ الجذاميّ في بيان ذلك إذ كان بيانه وافياً بالمقصود، وقد كان هذا البحث يهتم بهذه الظاهرة النحوية ففيه عرض لآراء علماء الفريقين البصريين والكوفيين إذ أجازه الكوفيّون دون قيد أو شرط ورفضه البصريون وأوّلوا ما جاء خلاف ذلك. وارتضى الجذاميّ مذهب ابن جني وهو عنده أحسن الآراء إذ يرى الجذاميّ تعسف بعض النحويين في تأويل ذلك وفي هذا المبحث عرض لآراء العلماء ورأي الجذاميّ. ورأي المحدثين. وذكرت **أولا:** أمثلة تناوب حروف الجرّ كورود (على) مكان (عن)، و(الباء) مكان (عن) ورأيت اهتمام الجذاميّ بربط النحو بالمعاني لاستجلاء ذلك، ومخالفة الجذاميّ لابن قتيبة في عدد من هذه المسائل ، إذ قال بجواز ذلك خلافا للمانعين، وذلك لتداخل الحروف في معانيها. **ثانيا:** زيادة حروف الجرّ. قد سمّى ابن قتيبة حروف الجرّ صفات وهي عبارة كوفية، فذكرت قسمين الباءات التي لا خلاف بين النحاة في أنّها زائدة كباء الإلصاق والتعدية. والباء الزائدة. وفي القسم الثالث الباء التي اختلف النحاة في زيادتها إذ أيّدها قوم ورفض آخرون.

Abstract

The explanation of leprosy is one of the widest explanations of the writer's literature. It contains several works in the field of kebab, the structure of verbs and the structure of names. The buildings of the tripartite abstract names and that a number of names come on two buildings, the reason for this difference in the Arab tribes in the use of words, and this research mentioned

the other buildings of the tripartite abstract, and there are a number of buildings denied by Ibn Qutaiba, while proved by leprosy and confirmed that it A language used as the Arabic word: salt water, and presented the views of scientists and leprosy in those buildings. Then came the mention of the trio such as more Palmim or Balawo or a thousand, and stated the leprosy that the (Menten) comes from you are not stinky as mentioned by the son of Qutaiba, and that (Moses) on the scale (activated) not actual. Then he mentioned the four buildings of the four names and that they come to build (vowel), and the leprechaun in the frog mentioned three languages, and mentioned that (Ithlib) on the zina (as) do not do as he sees Ibn Qutaiba.

توطئة:

بسم الله والحمدُ لله حقه كما يستحقه حمداً كثيراً، وسلام على عباده الذين اصطفى محمّد وآله، هُدَاة الأمم، وأنوار الظُلَم وعَيْبَة العِلْم وبعد.

فإنّ الدراسات النحوية قد حظيت باهتمام وافر من البحث والتأليف بدءاً من نشأة النحو وإلى عصرنا الحاضر وستبقى بإذن الله ما بقي طالبُ علمٍ ومحبٌّ للعربيّة ، وقد كان لعلمائنا الأقدمين قصب السبق في هذا الميدان تأليفا وتدريسا ومن بين أولئك العلماء انبرى ابن هيثم الجذامي (ت٥٩٨هـ) إذ ألّف كتابه الانتخاب في شرح أدب الكاتب لابن قتيبة ، ونالت فيه مباحث النحو قدرا وافيا من بين أبواب كتاب أدب الكاتب ، ومن بين تلكم الأبواب " **باب دخول بعض الصفات مكان بعض** "وقد تنامت لدي رغبة في أن اكتب بحثا بعنوان (**الدرس النحوي عند الجذامي تناوب حروف الجر وزيادتها مثالاً**) وجعلت ذلك على شكل نقاط ذكرت في **النقطة الأولى** مذهب البصريين والكوفيين في تناوب حروف الجر ورأي الجذامي في ذلك، وأوردت أمثلة تناوب حروف الجر في الانتخاب كورود (على مكان عن)، و(من) بمعنى (عن)، وغير ذلك. وذكرت في **النقطة الثانية:** (زيادة حروف الجر) ورأي الجذامي في ذلك، وجعلت ذلك على فِقرتينِ إذ ذكرت في الفقرة **أ- الباءات التي لا خلاف بين النحاة في أنها زائدة . ب- الباء التي تدخل على المبتدأ والخبر، وأوردت** أمثلة زيادة الباء في كتاب الانتخاب.

مذهب البصريين والكوفيين في تناوب حروف الجرّ:

اختلف علماء اللّغة في قضية تناوب حروف الجرِ بعضها عن بعضٍ ، فذهب البصَريّونّ إلى القول بالمنع وحملوا ما أوهم من ذلك على التضمين ، أي تضمين الفعل فعلاً آخر يُعدّى بذلك الحرف يقول المراديّ : "مذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول ، إمّا بتأويل يقبلُهُ اللّفظ ، أو تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر ، يتعدّى بذلك الحرف ، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ "(١).

في حين ذهب الكوفيّون خلاف ذلك وقالوا بنيابة الحرف مقام الحرف من غير الشذوذ ، يقول الصّبان في حاشيته : " وجوَّز الكوفيّونَ واختارهُ بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعضٍ قياساً ، كما في التصريح والمغني ، وإنْ اقتضى كلام بعض خلافه ، فالتجوّز عندهم في الحرف " (٢). ومنهم من توسط المذهبينِ فلم يقلْ بمنع ذلك ، أو التّوسع فيه قياساً ، يقولُ ابن السّراج : " واعلم : أنّ العرب تتّسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك : الباء تقول : فلان بمكّة وفي مكّة ، وإنّما جازا معاً لأنّك إذَا قُلتَ : فلانٌ بموضع كذا وكذا . فقد خَبرتَ عن اتّصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا فقد خبرت (بفي) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به، فإذا الحرفان فإنّ هذا التقارب ، يصلح لمعاقبة ، وإذا تباين معناهما ، لم يجز " (٣). وبيّن ابن جني هذا المعنى بقوله : " اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر ، وكان أحدهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإنّ العرب تتَّسع فتوقع أحّد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقول الله عزَّ اسمُهُ : **{أُحِلَّ لَكُمْ لَيلةَ الّصِيامِ الرفثُ إلى نسائِكم}** (٤)، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنّما تقول رفثتُ بها أو معها ، لكنّه لمّا كان الرَّفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدّي (أفضيتُ) بـ (إلى) كقولك : أفضيتُ إلى المرأة ، جئت بـ: (إلَى) مع الرَّفَث إيذاناً وإشعاراً أنّه بمعناه " (٥)

أمّا ابن قتيبة فقد أفرد باباً بعنوان (باب دخول بعض الصّفات مكان بعض) وذكر فيها نيابة الحروف بعضها عن بعض(٦).

رأي الجذامي:

سار الجذاميّ على بيان ذلك مبّيناً أمثلتهُ وذكر اختلاف النّحاة على مذاهب: الأوّل : وهو مذهب الكوفيّين الذين أجازوا نيابة الحروف بعضها عن بعض يقول الجذامي : " وقد أجازه قوم من النحويين، أكثرهم من الكوفيين ... وأجازوه دون شرطٍ أو قيد" (٧).

الثاني : مذهب البصريّين القائلين بالمنع، أي أنّهم منعوا دخول بعض الصفات مكان بعض يقول الجذامي : "ومنع منه قوم أكثرهم البصريون ... على الإطلاق لزمه أن يتعسّف في التّأويل للكثير ممّا ورد في هذا الباب، لأنّ في هذا الباب أشياءٌ كثيرةٌ يبعد تأويلها على غير وجه البدل كقوله :

إِذَا مَا امْرَؤٌ وَلّى عَلَيّ بِؤدِّه (٨)

وقوله: **إِذَا رَضِيَتْ عَلَيّ بَنُو قُشيرٍ** (٩)

ولا يُمكن المنكر في هذا أنْ يقول : إنّ هذا من ضرورة الشّعر ؛ لأنّ هذا النوع قد كَثر وشاع، ولم يخُصّ الشّعر دون كلام، فإذا لم يصحّ إنكار المنكر له وكان المميزون له لا يجيزونه في كلّ موضع، ثبت بهذا أنه موقوفٌ على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أنْ يطلبُ له وجهٌ من التّأويل يُزيل الشّناعة عنه، ويعرِّف المأخذُ فيما يردُ منه. ولم أرَ للبصريينَ فيه تأويلاً أحسن من قول ذكره ابن جنّي في كتاب (الخصائص) وأنا أورده في هذا الموضع، وأعضده بما يُشاكله من الاحتجاج المُقنع إنْ شاء الله " (١٠).

وقد قال الجذامي في ذلك : "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فِعْلٍ آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف جرٍّ والثاني بحرف جرٍ لآخر ، فإنّ العرب قد تتّسع فتُوقع أَحَدَ الحرفين موقع الآخر مجازاً وإيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى فعلٍ آخر"(١١).

أما المذهب الثالث وهو مذهب الذين توسّطوا بين المذهبين فلم يمنعوا ولم يتوسعّوا، بل اشترطوا فيه تقارب المعنى بين الحرفين ،ممّا يؤدي إلى اتّساع المعنى كما هو شأن ابن السراج وأبن جني وقد أشاد الجذامي بهذا المذهب القائم على التأويل(١٢).

رأي المحدثين:

ويرى بعض المحدثين "أن البصريّين قد أنكروا هذه المسألة أعني دخول حروف الجرّ بعضها مكان بعض لا من حيث وجودها في اللغة ، ولكن من حيث تفسِيرها ، فهم يعدّون ما جاء منها ليس من دخول الحرف على الحرف ، وإنّما لسببٍ آخر وهو التّضمين ، أي تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر فيُعدّى هذا الفعل بحرفِ الجرّ المُصاحب لذلك الفعل الآخر"(١٣).

وقد أيّد بعض المحدثين مذهب ابن جني إذ قال : " ونحنُ نميل إلى هذا الرأي، لأنّ القول بالجواز المطلق ربّما أحدث اللبس، واللغة قائمةٌ على الإبانة والإيضاح " [١٤]. ورفض هذا الباحث مذهب القائلين بالمنع المطلق، إذْ قال: "إنّ القول بالمنع المطلق يؤدي إلى التكلف في تخريج كثيرٍ من الشواهد، إمّا بالتأويل، أو القول بالتّضمين، أو إضمار محذوف، أو الحكم بالشّذوذ في ذلك "[١٥].

أولاً: أمثلة تناوب حروف الجرّ بعضها مكان بعض في شرح الجذاميّ .

أ- (على) مكان ((عن)) . أورد ابن قتيبة من ذلك قوله : وقال الآخر :

إذَا مَا إمْرُؤٌ ولّى عَلَيّ بِودِّه وأَدْبَرَ لَمْ يصدُر بإدبَاره وُدِّي [١٦] أي: عنّي بودّه[١٧]

ووافقه الجذاميّ إذ قال: " إنّما عدّى فيه (ولّى) بـ (على)، وكان القياس أنْ يعدّيها بـ:(عن) لأنّه إذا ولّى عنه بِوُدّه فقد ضنّ عليه وبَخِلَ ، فأُجرِي التولّي بالودّ مجرى الضنانة والبُخْل ومجرى السّخطِ ، لأَنّ توليته عنه بودّه لا تكون إلّا عن سخط عليه " [١٨].

ومّا يعضد كلام الجذاميّ ويقويه ما ذهبَ إليهِ عدد من علماء اللغة كابن جني والجواليقي [١٩] وابن الشجريّ [٢٠] والمراديّ [٢١] في الجنى الدانيّ، قال ابن جني: " إذا مَا إمرؤٌ ولّى ... أي عنّي . ووجهه إذا ولّى عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك أهلكتَ عليّ مالي ن وأفسدتَ عليّ ضيفي وجاز أن يُستعمل (على) ههنا ؛ لأنّه أمرٌ عليه لا له " [٢٢].

و(عَلَى) مكان (عن)

قال ابن قتيبة: "رَضيتُ عليك بمعنى عَنْك ، وقال القحيفُ العقيلي :

إذَا رَضِيت عَلَيّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاها "[٢٣].

ويرى الجذاميّ جواز ذلك فيقول: "إنّما عدّى فيه (رَضِيَ) بـ (على)، لأنّ الرّضا بمعنى الإقبال وقولك: أقبلتُ عليه بِوُدّي بمعنى رضيتُ عنه. وكان الكسائيُّ يقول: حَمَلهُ على ضِدّه، كما تحمله على نظيره"[٢٤] ويؤيّد ذلك ويقوّيه قول ابن جني "أراد: عنّي وجهه: أنّها إذا رضيت عنه أحبّتهُ وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) ... وقد سلكَ سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضِدّ الآخر" [٢٥].

ويؤيد ذلك المرادي الذي ذكر (من) معاني (على) المجاوزة كقول الشاعر : إذا رضيت عليّ ... أي عنّي) [٢٦] وذكر صاحب الأزهية أنّ (على) في بيت القحيف العقيلي بمعنى (من)[٢٧].

وأجاز ذلك ابن عصفور فقال : "معناه عندهم : رضيت عنّي وهذا عندنا إنّما جازِ لأنّ الرِّضى عطف على المرْضِيّ عنه، فكأنّه قال: عطفت عَلَيّ، وقد يتخرّج ذلك على ما خرّجه الكسائي من أنّ الرضى ضدّ السخط فأجري لذلك مجراه؛ لأنّ الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره. فكما يُقال: سَخِط عليه فكذلك يجوز أنْ يُقال : رَضِيَ عليه، وإنّما كان هذا أولى من جعل (على) بمعنى (عن) لأنّ التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف" [٢٨] ، وذكر الجواليقيّ أنّ (على) بمعنى (عن) في بيت القحيف العقيلي مما يدعم ما ذهب إليه الجذامي [٢٩] .

وذكر بعض المحدثين ذلك إذ عرض آراء العلماء بين من قال بالجواز ومن قال بالمنع ، وخلص إلى جواز استعمال على بمعنى عن فقال:" رَضِيتُ عنه إذا تجاوزت عنه بالرضا، ورضِيتُ عليه إذا أحللتَ به رضوانك"[٣٠]

وذكر ابن قتيبة من ذلك: "رميتُ على القوس بمعنى (عنها) قال:

أَرْمِي عَلَيْها وَهيَ فَرْعٌ أَجْمعُ "[٣١]

وقد أجاز الجذاميّ ذلك إذ قال : " إنّما جاز استعمال (على) ها هنا ، لأنّه إذا رمى عنها وَضَعَ السهم عليها للرّمي وكذلك قولُ ذي الإصبع: **(لم تَعْقِلَا جَفْرَةً عَلَيّ)** إنّما جاز استعمال (على) ها هنا لأنّها إذا عَقَلاها عنه اعتدَّى بها عليه. فكأنّه قال: لم تعقلا جَفْرةً تعتدّان بها عليّ . وقد يُقالُ: ضَرَبتُ على يديكَ، أي: بسببك ومن أجلك " [٣٢].

ومما يؤيد ذلك قول ابن الشجريّ في أماليه والبطليوسيّ [٣٣] في اقتضابه يقول الأوّل : " وتكون (على) مكان (عن) كقوله :

(أَرْمِي عليها وهيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ). أي عنها"[٣٤]. غير أنّ ابن عصفور خالف ذلك ولم يرتضِ قولهم إنّ (على) مكان (عن) فقال: " يريد أَرْمي عنها، وهذه لا حجّه فيه لأنّ السهم في وقت الرمي يعلو القوس، فَيتَصوّر دخول (على) لذلك، وقد يتصور دخول (عن) لأنّ السّهم يجاوز القوس ويزول عنها

وكذلك ما جاء مّما ظاهره أَنَّ (على) فيه بمعنى (عن) يُتأوّل حتى تبقى على معناها من الفوقية "(٣٥).

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الجذامي أولى ترجيحاً مما ذهب إليه ابن عصفور، لأنّ ابن عصفور حمل ذلك على التّأويل الذي رفضه الجذامي، وأكد أنّ (على) تأتي بمعنى (عن) وقد قاله عدد من علماء اللغة .

ب – (من) بمعنى (عن).

قال ابن قتيبة: " حدّثَنِي فلانٌ مِنْ فلان بمعني (عن) ولهيت مِنْ فلانٍ ، بمعنى عنه "(٣٦)

وشرح ذلك الجذاميّ بقوله: "إنّما جاز استعمال (مِنْ) ها هنا مكان (عَنْ) لأنّهُ إذا حدّثهُ عنه فقد أتاهُ بالحديث مِنْ قِبَلهِ ، وكذلك إذا لَهِيَ عَنهُ فقد لَهِيَ من أجله وبِسببه . (مِنْ) الأولى هي التي يُراد بها ابتداء الغاية . وكذلك (من) الثانية : وإنْ شئتَ جعلتها التي بمعنى (من أجل) كقوله تعالى : **{الّذي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جوعٍ وآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ }**(٣٧)

يظهر من ذلك أنّ الجذاميّ قد أعطى وجهين لذلك الأول : جعلها بمعنى (عن) والثاني : جعلها بمعنى (من أجل) أو لابتداء الغاية .

ويؤيد ما ذهب إليه الجذامي في ذلك عدد من علماء اللغة كالبطليوسي(٣٨)، وابن الشجري (٣٩) والهروي إذ يقول: " لَهيتُ مِنْ فلانٍ بمعنى : عَنْ فلانٍ " (٤٠)

ج – (الباء) بمعنى (عن):

قال ابن قتيبة: "وإنّما تأتي الباء بمعنى (عَنْ) بعد السؤال ؛ قال الله عزّ وجلّ: **{فاسألْ بِهِ خَبِيْرَاً}**(٤١) أي عنه"(٤٢). وقد بيّن الجذاميّ جواز استعمال (الباء)مكان (عن) بدّقه ، وأوّل ذلك من خلال المنهج الأسلوبي وطريقة الكلام وهو ما يُصْطَلحْ عليه في عصرنا وقبله بـ:(التّداوليّة) أي أنّك من خلال قول القائل تفهم أو ترى أن (الباء) بمعنى (عن) ولندعه يقول : "وإنّما جاز استعمال (الباء) مكان (عَنْ) بعد السؤال ، لأنّ السؤال عن الشّيء إنّما يكون عن عنايةٍ واهتبال بأمره . فلمّا كان السؤال بمعنى العناية والاهتبال عُدّي بما يُعدّيان بهِ " (٤٣). وأما قوله تعالى : (فاسأل به خبيراً) (٤٤)

ويرى الجذاميّ فيه تأويلينِ يقول في ذلك : " أحدهما : أَنْ يكون معناه : فاسأل عَنْهُ العلماء ذَوي الخِبْرة من خلفه ، فيكون من هذا الباب . والثاني : أن يريد : فاسأَلْ بسؤَالِك إيّاهُ خبيراً ، أي إذا سألتَهُ فقد سأَلتُ خبيراً عالماً ، كما تقولُ : لقيتُ بزيدٍ الأَسَدَ ، أي : لقيتُ الأسد بلقائي إيّاه " (٤٥).

يظهر من ذلك أنّ الجذاميّ لم يقطع في ذلك ، أي بأنّ (الباء) بمعنى (عَنْ) ، ويبدو أنّه رجّح الوجه الثاني وهو أن (الباء) على بابها ، وليست بدلاً مِنْ (عَنْ) ويؤيد ما ذهب إليه الجذاميّ في قوله : (أتينا فلانٍ نسأل به: أي عنه) الجواليقيّ إذ يقول : " ويُقال أتينا فلانٌ نسأل به، أي عنه قال علقمة ابن عبدة :

فإنْ تسألوني بالنّسَاء فإنّني بصيرٌ بأدواء النِّساء طبيبُ "(٤٦).

وذكر المراديّ "أنّ (الباء) بمعنى (عن) في الآية الكريمة، وفي بيت علقمة، واستشهد بقوله تعالى: **{سألَ سائلٌ بعذابٍ واقعٍ}**(٤٧) أي عن عذاب ، وقوله : **{ يوم تَشقّقُ السماء بالغمامِ}** (٤٨) أي : عَنْ الغمام ، وقوله **{ بين أيْدِيهم وبأيمانهم }**(٤٩) أي : عن أيمانِهم "(٥٠) ويعضد ذلك ويقوّيه ما ذهب إليه الهرويّ حيث جعل (الباء) بمعنى (عن) (٥١).

ومما يؤيّد ما ذكره الجذاميّ في الوجه الثاني أي أنَّ (الباء) على وجهها وليست بدلاً من (عَنْ) يقولُ ابن عصفور: " ولا حجّة في شيء من ذلك ؛ لأنّه قد يتصوَّر أنْ تكون الباء للسبب ، لأنك إذا سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء، فكأنّه قال: فإنْ تسألوني بسبب النساء ... وكذلك {فاسأل بسببه خبيراً} ،أي: فاسأل بسببه خبيراً، لأنّ طلب السؤال منها عام، فكأنه قال: إذا سألت بسببه عن شيءٍ، فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به. وقد يتخرّج ذلك على وجه آخر، وهو أَنْ يكون الفعلُ مضمنّاً معنى فعلٍ يصل بالباء فيعامل معاملته ... فكأنّه قال : فإنْ تطلبوني بالنساء، أي: بأخبارهنّ، فاطلب خبيرا، لأنّ السؤال طلبٌ في المعنى" (٥٢).

د – (عن) بمعنى (الباء)

قال ابن قتيبة " رَميتُ عَنِ القوسِ بمعنى بالقوس قال امرؤ القيس :

تَصُدُّ وتُبْدي عَنْ أَسِيلٍ وتتَّقِي أي: تَصُدُّ بأَسِيلٍ"(٥٣)

وخالفه الجذامي في ذلك إذ قال : "قد قال: إنّ معنى رَميتُ على القوس: رميتُ عَنْها . وأنّ (عَلَى) بمعنى (عَنْ)، ثم ذكر ها هنا أنّ (عَنْ) بمعنى (الباء) فحصل مِنْ كلامه أنّ (على) بدلٌ من (عَنْ) و(عَنْ) بدلٌ من (الباء)، فهي إذن بدلٌ من بدلٍ، وهذا غيرُ صحيح؛ لأنّ (عَنْ) في قولهم: رميتُ عن القوس ليست ببدلٍ من شيءٍ، لأنّ معنى (عَنْ) التجاوز، كقولك : خرجنا عَنِ البلد " [٥٤].

وعلّل الجذامي سببَ ذلك إذ قال : " وإنّما أنكر هذا المنكر ذلك ، لأنّه توّهم قولهم : رَمَيتُ السّهم بالقوسِ بمنزلة قولك : رَمَيتُ بالشّيءِ : إذا ألْقِيتهُ عن يدك وليس المعنى على ما أظنّ ، إنّما المعنى : رميتُ السّهم بالقوس على ما ذكرناه " [٥٥]. ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن قتيبة قد قال به غير واحدٍ من اللغويين كالحريريّ [٥٦] والهرويّ[٥٧] وابن جني يقول الأخير : " ويقولون : تكون الباء بمعنى (عَنْ) ، و(على) ويحتجّون بقولهم : رَمَيتُ بالقوسِ، أي: عَنْها، وعَليها" [٥٨]. وتابعهم المراديّ فذكر أنّ (عن) تكون بمعنى (الباء) و بمعنى (على) في قولهم : رَمَيتُ عَنِ القوسِ [٥٩] في حين يعضد كلام الجذاميّ في ذلك البطليوسيّ الذي أشار إلى خلط ابن قتيبة في هذا الباب ، وفي قوله : رَميتُ عَنِ القوسِ ، وذكر أنّ على ما قاله ابن قتيبة يكون بدلاً من بدل ، وهذا غير جائزٍ في اللّغة . [٦٠] وأمّا ما حكاه ابن قتيبة في بيت امرئ القيس فرفضه الجذامي إذ قال : " وأمّا قوله في بيت امرئ القيس أنّه أَرَادَ بـ:(أسيل) كما نقول : صَدّ بوجههِ عنّي ، وإذا جَعلت (عَنْ) متعلقة بـ(تبدي) لم يلزم ما قاله ، لأنّه يُقال : أبديت عن الشيء : إذا أظهرته قال عبد بني الحسحاس يصفُ ثوراً [٦١]:

يَهِيلُ ويُبدِي عَنْ عُرُوقٍ كأَنّها

أعنَّة حَرَّازٍ جديداً وبالياً

والوجه في هذا البيت أنْ تُعمِل الفعل الثاني، وتجعل (عن) متعلقة به على وجهها" [٦٢]. وممّا يؤيد ما ذكره الجذامي فقد رفض الجواليقيّ أنْ تكون (عَنْ) بمعنى (الباء) إذ قال: "وقول ابن قتيبة أَنَّ (عَنْ) من صِلةِ (تَصُدّ) ليس كذلك وإنّما (عَنْ) من صِلَة تُبدي ، أي تُبدي عن خدٍّ أسيل وتُبدِي تتعدّى بـ (عن) كما قال : يومَ تُبدي البِيضُ عَنْ أسْؤُقها " [٦٣].

وتابعه البطليوسيّ عاداً (عن) على بابها وهي متعلقة بـ (تُبدي) [٦٤]. ورفض ذلك ابن عصفور عاداً ذلك وهماً منه ، إنّما هي على بابها [٦٥]. وهذا لا حجّة فيه ، لأنّ قوله : (عن أسيلٍ) متعلّق بـ(تبدي) يُقال : أبدى عن كذا . في حين وافق المراديّ بان قتيبة وذكر أنّ (عَنْ) بمعنى الباء واستشهد بقول امرئ القيس الذي ذكرته آنفاً [٦٦].

ووافقه الهرويّ أيضاً فعدّ (عَنْ) بمعنى (الباء) أي بأسيل . [٦٧].

وذكر ابن قتيبة من ذلك "وقال أبو عبيدة في قول الله عزّ وجلّ : **{وَمَا ينطقُ عن الهوى}** [٦٨] أي بالهوى"[٦٩] وخالفهُ الجذاميّ في ذلك إذْ قال: "وأمّا ما حكاه عن أبي عبيدة مِن أنّ معنى قوله تعالى **{ومَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى}**أي: بالهوى، فإنّه لا يلزمُ و(عَنْ) في الآية على بابها، غير بدلٍ من شيءٍ. والمراد أن نطقه لا يصدر عن هَوًى منه، إنّما يصدرُ عن وحيٍ" [٧٠].

ويؤيد الجذاميّ في ذلك البطليوسي وابن عصفور حيث ذكرا أنّ (عن) ها هنا على بابها وليست بدلاً من (الباء) [٧١] في حين ايّد ابن الشجريّ [٧٢]والهرويّ ما قاله ابن قتيبة من أنّ (عن) بمعنى (الباء) يقول الهروي : " وتكون (عن) مكان (الباء) قال الله تعالى : { **وَمَا ينطقُ عَنِ الهَوَى** } أي : بالهَوَى . والعرب تقولُ : رَمَيتُ عن القوس ، أي : بالقوسِ"[٧٣].

هـ – (في) بمعنى (إلى)

قال ابن قتيبة: " و (في) مكان (إلى) ، قال الله عزّ وجلّ : **{ فَرَدُّوا أيدِيهِمْ في أَفْوَاهِهِمْ}** [٧٤] أي إلى أفواههم " [٧٥]. وخالفهُ الجذامي إذ قال: " هذا التّأويل لا يلزم . و(فِي) ها هنا على بابها المتعارف في اللّغة، لأنّ الأيدي هاهنا لا تخلو مِن أنْ يُراد بها الأيدي التي هي: الجوارح، أو الأيدي التي هي: الرُسُل . فيكون كقوله تعالى: **{عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ}**[٧٦] . ولا يعضّون على أيديهم إلّا بأنْ يُدخلوها في أفواههم . وإنْ كان المرُاد بالأيدي النِّعم، فالمعنى أنّهم رَدُّوا كلام الرّسل، و إنذارهم عليهم فلم يقبلوه، ... وقالت العرب: رَدَدتُ كلامه في فيه: إذا لم تقبلهُ منه"[٧٧].

ويعضد رأي الجذاميّ ويقويه في ذلك إذْ رفض البطليوسيّ ما قاله ابن قتيبة وعدّ (في) على بابها، وليست بدلاً من (إلى) في الآية الكريمة [٧٨]. في حين ذهب غيره إلى خلاف ذلك كالمراديّ [٧٩]،

والزجاجيّ[٨٠] اللذين عدّا (في) بمعنى (إلى)، وسار على ذلك الهرويّ إذ قال: "وتكون مكان (إلى) قال الله تعالى: {**فَرّدوا أيديهم في أَفواهِهِم** }أي: إلى أَفواههم "[٨١].

و – (في) مكان (الباء)

قال ابن قتيبة : "قال زيدُ الخيل :

وَيَرْكبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِيها فوارسٌ

بَصِيرونَ فِي طَعْنِ الأباهرِ والْكُلَى

وقال آخر : نَلُوذ في أُمٍّ لنا ما تُغْتَصب " [٨٢]. والشاهد في ذلك قوله: في طعن أي: بطعن وحرف الجر (في) بمعنى الباء، وكذلك قول الشاعر نلوذُ في امّ لنا أي: نلوذ بأمٍّ

وأجاز الجذامي أنْ تكون (في) مكان (الباء) وذلك من خلال التأويل فقال: " ويُقال : لذتُ بالشّيء ، : إذا لجأتَ إليه . وإنّما جاز استعمال (فِي) ها هنا لأنّ المُرَاد بالأمّ سَلْمى ، وإذا لاذوا بالحبل فقد صاروا فيه وصدُر بيت الأعشى رَبّي كريمٌ لا يُكَدِّرُ نِعْمَهُ " [٨٣]

ويعضد ذلك الجواليقيّ فيقول:" وجعلها أمّاً لهم لأنّها تجمعهم وتضمّهم، كما تَضمُّ الأمّ أولادها، وكلّ شيء انضمت إليه وأشياء فهو أمٌّ لها" [٨٤]. وأيد ابن الشجريّ ذلك فقال: "وأوقعوها مكان (الباء)، قال زيد الخيل : البيت : وَيرْكبُ ... أي بصيرون بطعنِ الأباهر. والأباهر : جمع أبهر ، وقال الآخر :

وخَضْخَضْنَ فِيْنَا البَحرَ حتّى قَطَعْنَهُ عَلَى كُلِّ حالٍ مِنْ غِمَار ومِنْ وَصْلِ

أراد : خضخضن بنا البحر" [٨٥].

ويعضد قول الجذامي ابن جني إذ يقول: " وأمّا قول بعض الأعراب : نَلوذ في أمٍّ لنا ... فإنّه يريد بأمّ: سلمى، أحد حَبلى طيئ .وسمّاها أُمّا لاعتصامهم بها وأويهم إليها. واستعمل (فِيْ) موضع (الباء) أي نلوذ بها؛ لأنّهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة؛ إذْ لا يلوذون ويعصمون بها إلّا وهم فيها؛ لأنهم إنْ كانوا بُعداء عنها فليسوا لائذين بها فكأنه قال: نسمك فيها ونتوقل فيها. فلأجل ذلك ما استعمل(في) مكان الباء"[٨٦].

وذكر ابن عصفور من معاني (الباء) أنها تكون بمعنى (في) [٨٧].

وأجاز الجواليقيّ أن تكون (في) بمعنى (الباء) قال في ذلك : " وقوله بصيرون في طعن الأباهر والكُلَى، أي: بُصَراء عالمون بمواضع الطعن" (٨٨)

وممّا يدعم قول الجذاميّ بأن (في) في بيت الأعشى بمعنى (الباء)، وسار على ذلك ابن الشجري إذ قال : "وأوقعوها مكان الباء ،قال زيدُ الخيل: وَيُرْكَبُ يَومَ .... ، أي: بصيرون بطعن الأباهر. والأباهر جمع أبْهر وهو عرقٌ مستبطنُ الصّلب، متّصلٌ بالقلب"(٨٩) وتابعه الهرويّ فذكر أن (في) بمعنى (الباء)(٩٠).

وذكر ابن قتيبة بقوله : "وقال الأعشى :

وإذَا تُنوُ شِدَ فِي المهارقِ أَنْشَدَا(٩١)

أي إذا سُئِل بكتب الأنبياء أجابَ " (٩٢). ويرى الجذامي أنّه " يُقال: نشدْتُك بالله، هذا هو المعروف وإنّما صَلُحَ ذِكر (في) هاهنا، لأنّه إذا حَلَف بالمهارق فإنما يحلف بما فيها من كلام الله تعالى"(٩٣). وممّا يؤيد ما ذهب إيه الجذاميّ في ذلك فقد أجاز الجواليقيّ في بيت الأعشى أن تكون (فِي) بمعنى (الباء) فقال: "واوحد المَهَارق مَهْرق، وهي أعجميّة معرّبة وهي الصحائف، أي إذا ذُكِرَ بكتبهِ وسُئلَ أعطى ما سئل، ويُروى في الصحائف"(٩٤) وذكر البطليوسي أنّ (في) بمعنى (الباء) (٩٥).

ز – (إلى) مكان (من)

ذكر ابن قتيبة أنّ (إلى) تقع مكان (من) واستشهد ببيت ابن أَحْمَرَ :

"**يُسْقَّى فَلا يُرْوَى إليّ ابْنُ أَحْمَرا**"(٩٦).

قال الجذاميّ شارحاً : " وصدرُ بيت ابنِ أحمَرَ : تقُولُ وَقَد عَالَيتُ بالكُورِ فوقها ... واستعمل (إلى) موضع (مِنْ) وجاز استعمالها هاهنا ، لأنّ الرّي من الماء ونحوه لا يكون إلا عن ظمإٍ إليه ، فلمّا كان الظمأ هو السّبب الدّاعي إلى الرّيّ ، استعمل الحرف الذّي يتعدّى به ضِدّه، كاستعمالهم (على) التي تُعدِّي السّخط مكان (عَنْ) التي يتعدّى بها الرِّضى"(٩٧) فهنا قد أجاز الجذاميّ أن تكّون (إلى) بمعنى (من) بحسب التأويل الذي ذهب إليه ، غير أنّه رجّح وجهاً آخر تكون (إلى) على بابها وليست بدلاً من (من) قال في ذلك : " ويجوز أنْ يكون أراد: يُبقى

ابنُ أحْمَر فلا يُرْوى ظمأُهُ إِلي، فترك ذِكْرُ الظمإِ لَمَّا كان المعنى مفهوماً "[٩٨] ومّما يؤيد ما ذهب إليه الجذاميّ فقد أجاز المرُادي أن تكون (إلى) بمعنى (مِنْ) في بين ابن أحمرَ الأنف الذكر [٩٩]

ح – (عَنْ) مكان (عَلَى)

ذكر ابن قتيبة بقوله : "قال ذو الإصبع :

لّاهِ ابْنُ عَمّك لّا أفْضلتَ فِي حَسَبٍ عنّي، ولا أنت دَيّانِي فَتَحزُوني

أي: لم تُفَضَّل في الحسبِ عَلَيَّ"[١٠٠].

ويرى الجذاميّ في ذلك وجهين الأول جعله بمعنى (عَلَى) يقول في ذلك: "ومعناه : إنّك لم تُنعم عليّ بأن شرّفتنِي فتعتدّ بذلك. وجاز استعمال (عَنْ) هاهنا ، وإنْ كان الموضع (على)؛ لأنّه إذا فَضَل عليه فقد جاز الإِفضال عنه، واستبدّ به دونه. وأفضل هذهِ تتعدّى

بـ:(على) يُقال: أفْضَلَ على كَذَا: أي زَادَ عليه فَضله" [١٠١]. أمّا الوجه الثاني فتكون (عَنْ) على بابها يقول الجذاميّ: "وقد يجوز أنْ يكون من قولهم: أفضل الرّجُلُ: إذا صَارَ ذا فَضْلٍ في نفسه. فيكون معناه: ليس لك فضلٌ به عنّي وتحوزه . فتكون (عَنْ) ها هُنا على بابها غير مبدلةٍ من (على) "[١٠٢].

ويؤيد الجذاميّ في الوجه الأول ابن الشجريّ إذ يقول: " أي لم تُفضل في حسبٍ عليّ، ولا أنت ديّاني أي: مالك أمرِي . و تَحْزُونِي: أي تسُوسُني وتقهرُني"[١٠٣]. ويُؤيّد ذلك المُراديّ حيث أجاز أن تكون (عن) بمعنى (على) [١٠٤]، وأيّد ذلك الهرويّ إذا قال: "يُريد ك لم تفضل علىّ في الحَسَب" [١٠٥].

وذهب بعض المحدثين إلى جواز ذلك ومثّل بـ: سَكَتَ عنهُ، بمعنى سكت عليه "وتقول: سكتَ عليه بمعنى آخر، فقد شاع قولهم: سكتَ عن الأمر، حتى أصبح كالأصل، فضُمّنَ(سكت) معنى (صبر) وبينهما اشتراكٌ في المعنى لأنّ في كلٍّ منها امتناعاً"[١٠٦].

ط – (على) بمعنى (فِي)

أورد ابن قتيبة بقوله : "وعَلَى بمعنى (فِي) قال الله عزّ وجلّ: **{واتّبعُوا ما تتلوا الشياطِينُ عَلَى مُلكِ سليمان}**[١٠٧] أي: في ملك سليمان"[١٠٨]. ويرى الجذاميّ أنّ في ذلك وجهين الأوّل وقد أجاز أن تكون (في) بمعنى (عَلَى) يقول في ذلك: "(في) و(على) يتداخلان في بعض المواضع لتقارب معناها، لأنّ معنى (على) الإشراف والارتفاع. ومعنى (في): الوعاء والاشتمال"[١٠٩] ويؤيد الجذاميّ

في الوجه الأوّل الهرويّ إذ يقول: "و فها (على) ولها خمسة مواضع: تكون مكان (في) قال الله تعالى: **{واتّبعُوا ما تتلوا الشياطين على مُلكِ سليمان}** أي: في مُلكِ سليمانَ. ويُقال: أتيتهُ على عهد فلانٍ، أي: في عهد فلان"[١١٠]، وكذلك المُراديّ حيث عدّ من معاني (على) الظرفيّة واستشهد بالآية الكريمة.[١١١]

الوجه الثاني: ذكر فيه أن تكون (في) على بابها غير مبدلةٍ من (على) وذلك قوله: " وقد يمكن أنْ يكون على أنّه إنّا استعمله ها هنا لأنّ معناه: أنّهم تتقوّلوا على مُلك سليمان مالم يكن فيه، كما يُقال: تقوّلت عليه مالم يقل"[١١٢].

ويؤيّد ابن عصفور ما قالهُ الجذاميّ في الوجه الثاني وهو أنْ تبقى (على) على بابها غير مبدله من (في) قال: "وزعم بعض النحويّين أنّها تكون أيضاً بمعنى (في)، واستدلّ بقوله تعالى ... فكأنّه قال : ما تقول الشياطين في ملكِ سليمان، وهذا لا حجّة فيه، لأنّه يمكن أن تجعل (تتلو) في معنى (تتقوّل)، لأنّ ما قلتهُ باطل فهو تقوّل، و (تقوّلَ) تصلُ بـ:(على)، قال الله تعالى: **{ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ }**[١١٣] فكأنّه قال: (ما تتقوّل الشياطين على ملك سليمان"[١١٤].

وقد أكدّ الجذامي ذلك إذ قال: "قالوا : فلانُ أمير على البصرة، إنّما يُراد أنّه قد ملكها وصارت تحت حكمه ونظره...وكذلك قولهم: تقوّلت عليه مَالم يَقُل . إنّما جاز استعمال (على) فيه؛ لأنّه إذا نسَب إليه القول فقد حمّلهُ إيّاه ، وعصّبه به والتحميل راجع معنى العلو" [١١٥].

مَعَ أُمَمٍ"[١١٦].

ثانياً : زيادةُ حُرُوفِ الجرّ .

باب زيادة الصفات عند ابن قتيبة

أفرد ابن قتيبة في كتابه باباً بعنوان (باب زيادة الصّفات) وهو يسمّي حروف الجرّ صفاتٍ[١١٧].

رأي الجذامي:

يرى الجذاميّ بقوله: "سمّى ابن قتيبة في هذه الأبواب حُرُوف الجَرّ صفاتٍ، وهي عبارة كوفية لا بصريّة وإنما سّموها صفاتٍ؛ لأنّها تونبُ مناب الصّفات وتَحُل محلّها إذا قُلتَ: مرت برجلٍ من أهل

الكوفة، ورأيتُ رَجُلاً فِي الدّار . فالمعنى: مَرَرتُ برجلٍ كائنٍ مِن أهل الكوفة، ورأيّتُ رَجُلاً مستقِرّاً في الدّار"[١١٨].

ويرى الجذاميّ " أَنَّ حروف الجرَّ تنقسمُ من طريق الزيادة وغير الزيادة ثلاثة أقسام : قسمٌ لا خلاف بين النحويين في أنّه زائد، وقسم لا خلاف بينهم في أنّه زائد، ... وقسم ثالث فيه خلاف"[١١٩].

وذكر الجذاميّ سبب تخصيصهُ (الباء) بالذكر دون غيرها من حروف الجرِّ كالكاف ومن؛ لأنّ ابن قتيبة ذكر الباء ولم يذكر غيرها[١٢٠]

القسم الأوّل :- ذكر الجذاميّ تسعة أنواع من الباءات التي لا خلاف بين النحويين في أنّها غير زائدة : ويمكن إيرادها من خلال النقاط الآتية[١٢١]:

أ – باء الإلصاق والتعدية كقولهم : مررتُ بزيدٍ .

ب – باء الاستعانة : كتبت بالقلم ، وضربت بالسوط .

ج – الباء التي تنوب عن واو الحال نحو قولهم : جَاءَ زيدٌ بثيابه : أي وثيابه عليه .

د – باء البدل والعِوَض : نحو قولهم : هذا بِذَاك .

هـ – باء القسم.

و – باء الواقعة في التّشبيه : كقولهم : لقيتُ بهِ الأسَدَ .

ز – باء السّبب : كقولهم : غُلُبٌ تَشذّر بالدخول .

ح – الباء التي تأتي بمعنى عن : كقولهم : فإن تسَألوني بالنّساء .

ط – الباء الواقعة في ما ظاهرهُ غير الذات ، وإنّما المُرادُ الذات يعينها .

وممّا يؤيد قول الجذامي في ذلك ما ذكرهُ المُرادي من هذه الأنواع غير الزائدة من الباءات وأفردها بثلاثة عشرَ نوعاً [١٢٢]. ويعضد ذلك ابن عصفور إذ قال: "وغير الزائدة تكون لمجّرد الإلصاق، والاختلاط، والاستعانة، والسّبب، والقسم ، وللحال، وبمعنى (في)، وللنقل" [١٢٣]

ويرى الجذامي أنّ هذهِ الباءات لا تجوز زيادتها ، ولا خلاف حاصلٌ بين النحويين في أنّها غير زائدة [١٢٤].

(الباء الزائدة)

ذكر الجذامي ذلك إذ قال: " وأمّا الزائدة التي لا خلاف في زيادتها إلّا ما لا يُعتّد به، فكلُّ (باء) دخلتْ على الفاعل نحو قوله تعالى: **{ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً }**"[١٢٥] [١٢٦].

في حين أشار المُراديّ إلى أنّ هناك خلافاً في زيادة الباء، قال: "ذهب سيبويه وجمهور البصريّين أنّها زائدة مع الفاعل، وذهب الفرّاء والزّجاج إلى أنّها تُزاد مع المفعول ، وزيادة الباء في المفعول غير مقيسةٍ؛ مَعَ كثرتها كقوله تعالى: **{ وَلَا تُلْقوا بأيدِيكُم إلى التّهلُكَة}**"[١٢٧][١٢٨].

ويؤيد الجذامي في قوله (تُزاد مع الفاعل) المُراديّ [١٢٩] وابن يعش، يقول الثاني : "أمّا زيادتها مع أحّد جزئي الجملة ففي ثلاثة مواضع: أحدُهما: مع الفاعل قال: (كفى بالله) فالباء وما عملت فيه في موضع مرفوع بفعله على حدّ (ما جاءني منْ أَحَد)، والمُراد: كَفَى باللهِ، قال الله تعالى: **{ وكَفَى بالله شهيداً }**[١٣٠] **{وكَفَى بِنَا حاسبِينَ}**[١٣١] والمُراد: كَفَى الله، وكفينا" [١٣٢].

ثانياً : الباء التي تدخل على المبتدأ والخبر .

ويرى الجذاميّ أن الباء تُزداد فتدخل على المبتدأ والخبر واستشهد الجذامي بقول الشاعر :

"بِحَسْبِكَ فِي القومِ أَنْ يَعْلَمُوا بأَنّكَ فِيهِم غَنِيٌّ مُضِرْ" [١٣٣] [١٣٤].

وعلّلَ الجذامي سبب زيادة الباء هاهنا إذ قال: "وإنّما لَزِمَ أَنْ تكون هنا زائدة، لأنّ الفاعل لا يحتاج إلى واسطةٍ بينهُ وبين فِعْله، لشدّة اتّصاله، والمبتدأ سبيلهُ أَنْ يكون مُعرًّى من العوامل اللّفظيّة " [١٣٥] ومما يؤيد ذلك فقد أشار ابن يعش وابن عصفور[١٣٦] إلى أنّها تأتي زائدة مع المبتدأ قياساً، وفِي خبر (ليس) و (مَا) يقول الأوّل: "فقد زادوها مَعَ خَبر المبتدأ فِي قوله تعالى: **{والّذينَ كَسَبُوا السيئاتِ جَزَاءُ سَيئةٍ بمثلها}**[١٣٧]، قال أبو الحسن: الباء زائدة، وتقديرها جَزَاءُ سيئة مِثْلُها ، فاعرفه" [١٣٨].

القسم الثالث: الباء التي اختلف النحاة في زيادتها:

ذكر الجذاميّ ذلك إذْ قال: "وأَمّا الباء الّتي فيها خِلافٌ فكلُّ باءٍ دَخَلت على معمولٍ وعامله يمكن أنْ يتعدّى إليه بنفسه من غير وساطةِ حرفٍ بينهما ، كقوله تعالى : **{عَيْناً يَشربُ بِهَا عبادُ اللهِ}** وقول أبي ذؤيبٍ : **(شَرِبنَ بِمَاءِ البَحْرِ**" [١٣٩]

(أمثلة زيادة الباء في شرح الجذاميّ)

أورد ابن قتيبة ذلك إذ قال: " قال الله جلّ ثناؤه : **(تُنْبُتُ بالدُّهنِ)**[١٤٠] ،وقال تعالى : **(اقرأْ باسم رّبك)** [١٤١] أي: اسم رّبك" [١٤٢]. ويرى الجذاميّ أنّ في ذلك وجهين الأوّل وجعلها فيه غير زائدة بل على بابها، يقول في ذلك: "وأمّا قوله تعالى : (تُنْبُتُ بالدُّهنِ)، فإنّه يُقرأ بفتح التاء وضمّها. فمن قرأه بالفتح، وعليه أكثرُ القرّاء، فإنها غيرُ زائدة"[١٤٣]

وذكر في الوجه الثاني ثلاثةَ وجوهٍ. قال: "ومن قرأ بضمّ التّاء، وهي قراءة أبي عمرو وابن كُثير ففي هذه القراءة ثلاثة أقوال: أحدها ما ذَكَرَه ابن قتيبة من زيادة الباء وأحسبُهُ قولَ أبي عبيدة . والقولَ الثاني: أَنْ تكون الباء هاهنا هي الباء التي تُعاقب واو الحال في نحو ما حكيناه من قول الشاعر :

وقد قَطَعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ [١٤٤]

أي: والمِرْودِ فيه . فيكون المعنى. تُنْبِتُ نباتها والدُّهن فيه والقول الثَّالث: أن تكون على حدّها في قراءة من فتحَ التاء" [١٤٥]

ومّما يؤيد ما ذكره الجذامي فقد أشار كلٌّ من البطليوسي[١٤٦] وابن عصفور والحريريّ إلى أنّ في ذلك ثلاثة أوجه على قراءة من ضمّ التاء قال ابن عصفور: "إنّ ذلك يتخرّج على ثلاثةِ أوجه. أحدهما: أنْ تكون الباء زائدة على غير قياسٍ، كأنهّ قال: تُنْبِتُ الدهنَ ... والآخر أن تكون الباء للحال فكأنّه قال : تُنْبِتُ ثّمرتها وفيها الدّهن، أي: في هذه الحال، والثالث: أن يكون (أنبتُ) بمعنى (نَبَت) لأنّه يُقال: (نبتَ الَبقل) و (أنبت الَبقلُ) بمعنى واحد" [١٤٧].

يُزاد على ذلك قول الحريري: "إنّ الباء زائدة في قوله تعالى: (تُنبِتُ بالدّهن) بضمّ التّاء كزيادتها في قوله تعالى: **{ولا تُلْقوا بأيديكم إِلَى التّهلُكَة}**[١٤٨] ... فيكون تقدير الكلام على هذا التأويل: تنبتُ

الدهن أي تخرج الدّهنَ، وقِيل تَنبُتُ ما تنبتهُ وفيه الدّهن كما تقول: ركب الآخر بسيفهِ، أي وسيفه معه، وخرج بثيابه، أي وثيابه عليه " [١٤٩].

في حين يرى بعض المحدثين " أنّ الباء زائدة، والفعل تَنبُتُ مُتعلّقٌ بمفعولينِ هما الثّمرة والدّهن، ويكونان في موضعِ حالٍ بعد حال " [١٥٠].

ومن أمثلة ذلك من زيادة الباء أورد ابن قتيبة قوله تعالى: **(أقرأ باسم ربّك)**[١٥١] : أي اسم رّبك، وقال عزّ وجلّ **(عَيْناً يَشْرَبُ بها عبادُ الله)**[١٥٢] أي يشرب بها" [١٥٣].

وخالفه الجذاميّ في ذلك إذ قال: " وأمّا تأويله (اقرأْ باسم ربّك) على زيادة الباء فقولٌ غير مختار وفيه ثلاثة أقوال [١٥٤] أحدها أنْ تكون زائدة الثاني: أن تكون الباء للإلصاق كأنّه قال : أَلصِقْ قِراءتَك باسم ربّك . الثالث : أن تكون الباء للاستعانة . وقد رجّح الجذامي القول الثالث وأمّا قوله تعالى (عيناً يَشْرَب بِها عباد الله) [١٥٥] فيرى الجذاميّ فيه ثلاثة أوجه[١٥٦] " أحدها : زيادة الباء. والثّاني: أَنْ تكون بمعنى (مِنْ) والثالث: أن يكون المعنى يلصقُون بِها شُربَهم". وممّا يؤيد ما ذكره الجذامي فقد أشار كلٌ من المُراديّ [١٥٧] والهروي [١٥٨] إلى أنّ (الباء) قد استعملت مكان (مِنْ) وقد أشارَ ابن الشجريّ بقوله: "(الباء) قد استعملت مكان (مِنْ) في قوله : تعالى : **(عيناً يَشْرَبُ بِها عِبَاد اللهِ)** أي يشرب منها ، قال عنترة :

شَرِبتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنفِرُ عَنْ حِياضِ الدَّيلمِ" [١٥٩][١٦٠]

وأيد ذلك بعض المحدثين إذ قال: "إنّ الباء ليست زائدة في الآية؛ وذلك لأنّ القرآن ليس فيه شيءٌ زائد، وإنّما هي للتبعيض" [١٦١].

وأورد ابن قتيبة زيادة الباء في قول الشاعر قال: "وقال: أُمّية: إِذْ يُسَقُّونَ بالدَّقيقِ" [١٦٢] ويرى أنّ في ذلك قولين:[١٦٣]

الأول : أن تكون زائدة كما ذكر ابن قتيبة .

الثاني : أن تكون للإلصاق فلا تدخل في هذا الباب .

ويؤيد الجذامي في ذلك الجواليقي إذْ يقول: "وقوله يَسْتَفُّون بالدّقيق أي: يَسْتَفُون الدّقيق، والاستفاف الاقتماح"[١٦٤]. ويرى البطليوسيّ أنّ في ذلك وجهين الزيادة والالصاق.[١٦٥]

ومن أمثلة زيادة الباء أورد ابن قتيبة قول الأعشى[١٦٦] :

"**ضَمَنِتْ برِزْقِ عِيَالَنا أرماحُنا**" [١٦٧]

وذكر الجذامي في ذلك توجيهاً لطيفاً إذ قال : " وإنّما جاز دخول الباء على الرزق؛ لأنّ ضَمِنَتْ بمعنى تَكفّلتْ، والتكّفل يتعدّى بالباء . نقولُ تكَفّلتُ بكذا فصار نحَو ما قدَّمناه من حمْلهم الفِعلَ على نظيره . وكذلك قول الشاعر[١٦٨]. :

نَضْرِبُ بالسَّيفِ ونرجُو بالفرج

إنّما عدّى الرّجَاء (بالباء)، لأنّه بمعنى الطَمعْ" [١٦٩].

وممّا يؤيّد قول الجذامي في ذلك فقد أجاز الجواليقي [١٧٠] والمرادي ذلك يقول الثّاني: "ومِنْ شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر: نحنُ بَنِي ضَبّة، أصحابُ الْفَلّج ... أي: نرجو الفَرَجَ، وأبياتٌ أخَ، لا فائدة في التّطويل بإنشادها؛ لشهرتها في كتب النّحو" [١٧١].

النتائج.

١. اختلاف البصريين والكوفيين في تناوب حروف الجر ، إذ أجاز الكوفيون ذلك دون قيد أو شرط، ومنعه البصريون إلا على مذهب التضمين.

٢. ذهب الجذامي مذهب ابن جني وهو عنده أحسن الآراء في نيابة حروف الجر.

٣. سمّى ابن قتيبة حروف الجر صفاتٍ، وهي عبارة كوفيّة لا بصريّة.

٤. أفرد الجذامي في كتابه الانتخاب بابا واسعا ، ويعد الجذامي قد توسع في ذلك.

٥. من قال بالمنع لزمه أن يتعسف بالتأويل ؛ لصعوبة مجيء ذلك على غير وجه البدل.

٦. جواز نيابة الحروف بعضها مكان بعض في منهج الجذامي، وذلك لتداخلهما في المعنى.

٧. اهتمام الجذامي بالنحو وربطه بالمعنى ففي ذلك استجلاء لكثير من القواعد النحوية.

٨. تداخل حروف الجر في ما بينها أدى الى حلولها بعضها مكان بعض.

الهوامش

(١) الجنى الداني : ٤٦ .
(٢) حاشية الصبان : ٣١٢/٢
(٣) الأصول في النحو : ٤١٤/١
(٤) البقرة : ١٨٧
(٥) الخصائص : ٢ /٣١٠
(٦) ينظر : أدب الكاتب : ٣٣٣
(٧) الانتخاب : ٤/ ٤٠١
(٨) البيت لدوسر بن غسان الربعي في الانتخاب :٤ /٤٠٢ ، وشرح الجواليقي : ٢٥٨ ، والخصائص : ٢/ ٣١١ ، والاقتضاب : ٣/ ٢٦٥ ، والأصمعيات:١٥١.
(٩) للقحيف العقيلي : الانتخاب : ٤ / ٤٠٢ ، والخصائص : ٣١١/٢ ،وشعر القحيف العقيلي:٣٧/٣.
(١٠) الانتخاب : ٤٠٢/٤.
(١١) الانتخاب : ٤/ ٤٠٢ .
(١٢) بنظر : الأصول في النحو : ٤١٤/١ ، والخصائص : ٣١٠/٢ ، والانتخاب:٤٠٢/٤.
(١٣) الظواهر اللغوية في أدب الكاتب : ٤١٣ .
(١٤) معجم الصواب اللغوي : ١٥٩/١ .
(١٥) نفسه: ١٥٩/١ .
(١٦) أدب الكاتب :٣٣٣
(١٧) أدب الكاتب :٣٣٣
(١٨) الانتخاب :٤٠٤/٤
(١٩) ينظر : شرح الجواليقي : ٣٥٥
(٢٠) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٦٠٩/٢
(٢١) ينظر : الجنى الداني : ٤٧٧
(٢٢) الخصائص : ٢ /٣١٢
(٢٣) أدب الكاتب :٣٣٢
(٢٤) الانتحاب : ٤٠٤/٤
(٢٥) الخصائص : ٢ /٣١١
(٢٦) الجنى الداني : ٤٧٧
(٢٧) ينظر : كتاب الأزهية في علم الحروف : ٢٧٧

(٢٨) شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور : ١ /٥٣٢

(٢٩) ينظر: شرح الجواليقي : ٣٥٤

(٣٠) معجم الصواب اللغوي:١/١٧٩-١٨٠.

(٣١) أدب الكاتب :٣٣٣ ، البيت لحميد الأرقط في ضياء السالك إلى أوضح المسالك:٤/١٤٦.

(٣٢) الانتخاب : ٤/ ٤٠٨ – ٤٠٩

(٣٣) ينظر : الاقتضاب : ٢/٢٧٠

(٣٤) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦٠٩

(٣٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٣٢

(٣٦) أدب الكاتب : ٣٣٣

(٣٧) الانتخاب : ٤/ ٤١١

(٣٨) ينظر : الاقتضاب : ٢ /٢٧١

(٣٩) بنظر : أمالى ابن الشجري : ٢/ ٦١٢

(٤٠) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣١١

(٤١) الفرقان : ٢٥

(٤٢) أدب الكاتب : ٣٣٣

(٤٣) الانتخاب : ٤/ ٤١٢

(٤٤) الفرقان :٢٥

(٤٥) الانتخاب : ٤ / ٤١٢

(٤٦) شرح الجواليقي : ٣٥٥، وينظر ديوان علقمة الفحل:١٠.

(٤٧) المعارج :١

(٤٨) الفرقان :٢٥

(٤٩) التحريم : ٨

(٥٠) الجنى الداني : ٤٦

(٥١) ينظر: الأزهية : ٢٨٤

(٥٢) شرح جمل الزجاجي لآن عصفور : ١/ ٥١٥

(٥٣) أدب الكاتب : ٣٣٤

(٥٤) الانتخاب : ٤ / ٤١٧

(٥٥) الانتخاب : ٤/ ٤١٧

(٥٦) ينظر: درّة الغواص : ٦٠٨

(٥٧) ينظر : الأزهية :

(٥٨) الخصائص : ٢ /٣٠٩

[٥٩] ينظر : الجنى الداني : ٢٤٦
[٦٠] ينظر: الاقتضاب : ٢/ ٢٧٢ – ٢٧٤
[٦١] ديوان سحيم عبد بني الحسحاس:٢٩.
[٦٢] الانتخاب :٤ /٤١٨
[٦٣] شرح الجواليقي : ٣٥٧
[٦٤] ينظر : الاقتضاب : ٢/ ٢٧٤
[٦٥] ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٣٦
[٦٦] ينظر: الجنى الداني : ٢٤٩
[٦٧] ينظر : كتاب الأزهية: ٢٧٩
[٦٨] النجم : ٣
[٦٩] أدب الكاتب : ٣٣٤
[٧٠] الانتخاب : ٤ / ٤١٨
[٧١] ينظر: الاقتضاب : ٢٢٧٢/٢ ، وشرح الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٣٦
[٧٢] ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١١
[٧٣] الأزهية : ٢٧٨
[٧٤] إبراهيم : ٩
[٧٥] أدب الكاتب :٣٣٥
[٧٦] آل عمران:١١٩.
[٧٧] الانتخاب : ٤٢٠/٤
[٧٨] ينظر : الاقتضاب : ٢٧٥/٢
[٧٩] الأزهية:٢٧٦.
[٨٠] ينظر : كتاب حروف المعاني : ٨٣
[٨١] ينظر : الاقتضاب : ٢٧٥/٢
[٨٢] أدب الكاتب : ٣٣٥
[٨٣] الانتخاب : ٤٢٢/٤
[٨٤] شرح الجواليقي : ٣٥٨
[٨٥] أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦٠٨
[٨٦] الخصائص: ٢/ ٣١٤ – ٤١٥
[٨٧] ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥١٢/١
[٨٨] شرح الجواليقي : ٣٥٧
[٨٩] أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦٠٧ – ٦٠٨

[٩٠] ينظر : الأزهية : ٢٧١ – ٢٧٢

([٩١]) ديوان الأعشى:

[٩٢] أدب الكاتب : ٣٣٥

[٩٣] الانتخاب : ٤/ ٤٢٢ ، وصدر بيت الأعشى: ربي كريم لا يكدر نعمةً

[٩٤] شرح الجواليقي : ٣٥٨

[٩٥] ينظر : الاقتضاب : ٢ / ٢٧٥

[٩٦] أدب الكاتب : ٣٣٦ ، هذا عجز البيت وصدره: تقول وقد عاليت بالكور فوقها

[٩٧] الانتخاب : ٤/ ٤٢٦ – ٤٢٧

[٩٨] الانتخاب : ٤/ ٤٢٦ – ٤٢٧

[٩٩] ينظر : الجنى الداني : ٣٨٨

[١٠٠] أدب الكاتب : ٣٣٧

[١٠١] الانتخاب : ٤/٤٣٢

[١٠٢] نفسه : ٤/٤٣٣

[١٠٣] أمالي ابن الشجري : ٢/ ٦١١

[١٠٤] ينظر: الجنى الداني : ٢٤٦.

[١٠٥] الأزهية : ٢٧٩.

[١٠٦] معجم الصواب اللغوي:١/١٨٧.

[١٠٧] البقرة : ١٠٢

[١٠٨] أدب الكاتب :٣٣٩

[١٠٩] الانتخاب : ٤ /٤٣٩

[١١٠] الأزهية : ٢٧٥ س

[١١١] ينظر : الجنى الداني : ٤٧٧

[١١٢] الانتخاب : ٤/ ٤٣٩

[١١٣] الحاقة :٤٤

[١١٤] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٣٣

[١١٥] الانتخاب : ٤/ ٤٤٠

[١١٦] أمالى ابن الشجري: ٢/٦٠٦ – ٦٠٧

[١١٧] أدب الكاتب : ٣٤٥

[١١٨] الانتخاب : ٤ / ٤٧٠

[١١٩] الانتخاب : ٤ / ٤٧٠

[١٢٠] ينظر: الانتخاب : ٤/ ٤٧٠

(١٢١) ينظر : الانتخاب : ٤/ ٤٧٠ – ٤٧١
(١٢٢) ينظر: الجنى الداني : ٣٦ – ٤٨
(١٢٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ /٥١١
(١٢٤) ينظر : الانتخاب : ٤ / ٤٧٢
(١٢٥) الإسراء : ٩٦
(١٢٦) الانتخاب : ٤ / ٤٧٢
(١٢٧) البقرة:١٩٥.
(١٢٨) الجنى الداني : ٨٦
(١٢٩) ينظر : الجنى الداني : ٤٦
(١٣٠) الفتح : ٤٨
(١٣١) الانبياء : ٤٧
(١٣٢) شرح المفصل لابن يعش : ٥/ ٧٨ – ٧٩
(١٣٣) البيت للأشقر الرقبان في تاج العروس :٣٩٢/١٢. ، وكتاب الحيوان:٣٦/١.
(١٣٤) الانتخاب : ٤/ ٤٧٢ ، البيت للأشقر الرقيان الأسدي سر صناعة الإعراب
(١٣٥) الانتخاب : ٤ / ٤٧٣ الإعراب : ١٣٨ ، والخصائص : ٣ / ١٠٦
(١٣٦) ينظر: شرج جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥١٠/١
(١٣٧) يونس : ٢٦
(١٣٨) شرح المفصل لابن يعش : ٥ /٨٠
(١٣٩) الانتخاب : ٤ / ٤٧٣
(١٤٠) المؤمنون : ٢٠
(١٤١) العلق : ١
(١٤٢) أدب الكاتب : ٣٤٥
(١٤٣) الانتخاب : ٤ / ٤٧٣
(١٤٤) البيت في الانتخاب : ٤/ ٤٧٤ ، والاقتضاب : ٢/ ٢٩٩
(١٤٥) الانتخاب : ٤/ ٤٧٣ – ٤٧٤
(١٤٦) ينظر : الاقتضاب : ٢/ ٢٩٩
(١٤٧) شرح جمل الزجاجي : ١/ ٥١٣
(١٤٨) البقرة:١٩٥.
(١٤٩) دُرّة الغواص : ١١٧ – ١١٨ .
(١٥٠) الظواهر اللغوية في أدب الكاتب : ٤٣٧
(١٥١) العلق : ١

(١٥٢) الإنسان : ٦
(١٥٣) أدب الكاتب : ٣٤٥
(١٥٤) ينظر : الانتخاب : ٤ /٤٧٤
(١٥٥) الإنسان : ٦
(١٥٦) الانتخاب : ٤/ ٤٧٤ – ٤٧٥
(١٥٧) ينظر: الجنى الداني : ٤٣
(١٥٨) ينظر : الأزهية : ٢٩٤
(١٥٩) ديوان عنترة :١٦٣.
(١٦٠) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦١٣
(١٦١) الظواهر اللغوية في أدب الكاتب : ٤٣٩
(١٦٢) أدب الكاتب : ٣٤٥ ، ديوانه : ١٢٢.
(١٦٣) ينظر : الانتخاب : ٤ / ٤٧٥
(١٦٤) شرح الجواليقي : ٣٧٨
(١٦٥) ينظر : الاقتضاب : ٢/ ٣٠١
(١٦٦) ديوان الأعشى:٢٣١.
(١٦٧) أدب الكاتب : ٣٤٥ ، وينظر : الانتخاب : ٤ / ٤٧٧ ، والجنى الداني : ٥٣
(١٦٨) ديوان النابغة الجعدي:٤٨.
(١٦٩) الانتخاب : ٤ / ٤٧٧ – ٤٧٨
(١٧٠) ينظر شرح الجواليقي : ٣٨٠
(١٧١) الجنى الداني : ٥٣ .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- أدب الكاتب: لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت٢٧٦هـ وكتب تحقيق الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط٥، ٢٠٠٩م.
- الأصمعيات عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ٣١٦ هـ، تحقيق: عبدالحسين القتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣، ١٩٩٦.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا- الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦.
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد حمزة العلوي ٥٤٢ هـ، تحقيق: محمد محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٢م-١٤١٣هـ، رقم الإيداع(٩٢/٩٣١١)

- الانتخاب في شرح أدب الكتاب، أبو جعفر أحمد بن داود بن يوسف بن هشام الجذامي ٥٩٨ هـ، مركز الثعالبي- دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٩م- ١٤٣٠هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان أحمد بن علي ١٢٠٦ هـ، تحقيق: طه الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية. وتحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا- القاهرة، ٢٠٠٢.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢ هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- ديوان الأعشى :تحقيق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان النابغة الجعدي: تحقي الأستاذ الدكتور واضح الصمد دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٠م
- ديوان علقمة الفحل الاعلم الشنتمري، تحقيق د.حنا نصر المجنبي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٣م
- ديوان عنترة الخطيب التبريزي تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي ، ط١، ١٩٩٢م
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢ هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي- جامعة الإمام محمد بن سعود، دار القلم- دمشق، ط٢، ١٩٩٣.
- شرح الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق السيد مصطفى صادق الرافعي مقدمة للنظر فيه، مكتبة القدس، القاهرة الأزهر، ١٣٥٠ هـ.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش الموصلي ٦٤٣ هـ، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ٦٦٩ هـ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨.
- شعر القحيف العقيلي تحقيق د. حان صالح الضامن مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٦م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة ،ط١،،٢٠٠١م
- الظواهر اللغوية في أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٧٦ هـ دراسة في النحو والصرف والدلالة والأصوات، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي ٤١٥ هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط٢، ١٩٩٣.
- كتاب الحيوان تأليف عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ١٩٩٣م.
- كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ٣٤٠ هـ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، أربد- الأردن، مؤسسة الرسالة- دار الأمل، ط٢، ١٩٨٦.
- معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال، الجزء الأول الفعل الثلاثي المجرد، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠١٥.